خاتمـــة

يوضح لنا تحليل نشـاط الغرب فى العربية السعودية وتأثير هذا النشاط علـى التطور الاجتماعـى والاقتصادى للبلاد فـى المرحلة الراهنـة ، أن الغرب ، جبراً أو إختياراً ، قد لعب دوراً بارزاً فى تشكيل الهيكل الاجتماعى الإنتاجى السـعودى المعاصر . إن توسـع الاحتكارات الاقتصادية ، وسياسـة حكومات الدول الغربية فى ظروف العربية السعودية التاريخية المحددة ، قد أصبح عاملاً خارجيـاً جباراً عمل على تسـريع عمليـة النمو الإقطاعى ، وفى الوقت نفسـه دخول عصر التحول الاجتماعى البرجوازى . وقد سـاعد نشـاط رأسمالية الدولة الاحتكارية على دعم طريق النمو الرأسمالى للعربية السعودية . وفى الوقت نفسـه سـاعد ، من وجهة نظرنا ، على النمو السـريع " للرأسماليـة البترولية " السعودية وهى عملية تتسم بالتناقض الشديد .

لكن القصـور الذاتى للمجتمع التقليدى قد عمل على إبطاء وتشـويه النمو الرأسمالى ، فضلاً عن أنه قد ساعد فى النهاية على " سعوديته " أى على صياغـة حل إقليمـى تدريجى جديـد تماماً للنمـو الرأسمالى . وقـد حدث هذا بفضـل الظـروف الآتية : لقد زرعـت الرأسمالية بصورة مفتعلـة فى البلاد ولم تصبـح تمامـاً "جزءاً طبيعياً منهـا" ، وعلى الرغم من القـوة الاقتصادية لنظام رأسمالية الدولة ، إلا أن هذه النظام لم يكن مؤهلاً للتصرف دون الإحتكارات الغربيـة ، ووقـف الدين كقـوة معارضة للنمـو الرأسمالى ، وأظهـرت النتائج الاجتماعيـة للدفعـة الاقتصادية القوية ، إلى حد كبـير ، التطور الاجتماعى والاقتصـادى للبـلاد ، لكـن التحـول الرأسمالى التـام للهيـكل الاجتماعى السعودى كان يبدو فى المستقبل المنظور أمراً عويصاً .

وقد بذل الغرب ، واعياً بهذا ، جهوداً كبيرة لدعم النظام الرأسمالى فى البلاد . على أن إستراتيجية الإمبريالية تتلخص ، كما كتب " ك . ن . بروتينيتس " : " أولاً وقبل كل شئ ، فى تسريع عملية التنمية الرأسمالية التابعة فى الدول التى نالت استقلالها ، وإدخالها بصورة أكمل فى المنظومة الاقتصادية العالمية التى يسيطر عليها رأس المال الإحتكارى" (٢٥٧: ١٩٧٩ ، رقم ٦ ، ص ٧٤) . وقوى نمو العربية السعودية على الطريق الرأسمالى من التفاوت فى نضج الأنماط الاقتصادية داخلها ،الأمر الذى أدى حتماً إلى ظهور خسائر فى الاقتصاد ، وإزدياد حدة التناقضات فى المجالات الاجتماعية والأيديولوجية .

وكانت شدة التفاوت فى التطور الرأسمالى للبلاد التى نالت حريتها ، كما أشار إلى ذلك ى . بريماكوف (٢٥٧ : ١٩٨٠ ، رقم ١٢ ؛ ٢٥٨ : ١٩٨٠ ، رقم ٥) أمراً بديهياً سواء فى المجالات الداخلية أم الخارجية وخاصة فى وضع العربية السعودية فى المنظومة الرأسمالية العالمية . على أن هناك تناقضات جوهرية ملحوظة فى علاقات النظام الملكى السعودى بالغرب ، كما ذكرنا ذلك مراراً من قبل ، على سبيل المثال ، التناقضات مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن مشكلات التسوية فى " الشرق الأوسط وأمن الخليج العربى" ، ومع الإحتكارات الغربية بسبب المبالغة المصطنعة فى حجم المشروعات الاقتصادية وارتفاع تكاليفها ، والتناقضات مع الغرب أمر واقعى تماماً ، والسبب الرئيسى وراءها هو البترول .

ولقد جاء فى التقرير النهائى للجنة المركزية " للحزب الشيوعى السوفييتى" فى المؤتمر الرابع والعشرين للحزب أن : " الدوائر الإمبريالية تفكر بأساليب السيطرة والقهر فى علاقاتها بالدول والشعوب الأخرى . وأن الإحتكارات فى حاجة إلى نفط ويورانيوم والمعادن غير الحديدية التى يمتلكها الآخرون . وقد أعلنت الولايات المتحدة للشرق الأوسط وأفريقيا والمحيط الهادى مجالات " لمصالحها الحيوية " ، حيث تعمل الآلة العسكرية الأمريكية ، وتعتزم البقاء فيها طويلاً (١٧ : ص ٢١) .

ومن ناحية ، فإن التناقض فى السياسة الخارجية الحالية للحكام السعوديين ، الذين يسعون إلى مواجهة المصالح الأمريكية لرأسمالية الدولة الإحتكارية ، واضعين فى اعتبارهم فى الوقت نفسه مصالحهم القومية ، يعد إنعاكساً للعمليات التى تجرى داخل المجتمع السعودى .

والعربية السعودية على وجه العموم تظل لأسباب موضوعية و ذاتية فى صف الدول التى نالت استقلالها ، مما يسمح لها باستغلال النجاحات المحددة لحركة التحرر الوطنى فى السبعينات ، فضلاً عن استنادها ، بصورة غير مباشرة ، على القدرة المتنامية للدول الإشتراكية فى جدلها مع الغرب .

ولسوف يؤدى سير الأحداث فى عالمنا المعاصر بالعربية السعودية إلى إتخاذ سياسة خارجية أكثر توازناً .

obeikandl.com